شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

وتقرير الفحص المحدود عليها

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	الصفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالي الدورية المستقلة	٢
قائمة الدخل الدورية المستقلة	٣
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة	٤
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة	٥
قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة	٧

KPMG
حَـازم حسَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة – القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة جي بي أوتو

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وكذا القوائم المالية الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح –في جميع جوانبها الهامة –عن المركز المالي غير المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية غير المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد
سجل مراقبي الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)
KPMG حازم حسن

KPMG حَـازم حسَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٩ مايو ٢٠٢٢

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢

الأصول	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٢ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري
الأصول غير المتداولة			
استثمارات في شركات تابعة	(٦)	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥
إجمالي الأصول غير المتداولة		**٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥**	**٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥**
الأصول المتداولة			
مدينون وأرصدة مدينة اخري	(٧)	١ ٨٨٤ ٨٦٩	٣ ٨٦٥ ٠١٩
المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)	(٨)	١ ٠١١ ٢٩٨ ٢٧٦	١ ٠٠٧ ٤٧١ ٣٦٩
نقدية بالبنوك و الصندوق	(٩)	٩٥٤ ٠٨٨	٣٢٨ ٥٥٠
إجمالي الأصول المتداولة		**١ ٠١٤ ١٣٧ ٢٣٣**	**١ ٠١١ ٦٦٤ ٩٣٨**
إجمالي الأصول		**٣ ١٠٩ ٥٥٨ ٨٣٨**	**٣ ١٠٧ ٠٨٦ ٥٤٣**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٠ - أ)	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣
أسهم خزينة	(١٠ - ب)	(٨ ٥٠٩ ٧٣٣)	(٨ ٥٠٩ ٧٣٣)
احتياطي قانوني	(١١)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩
احتياطيات أخرى	(١٢)	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠
الأرباح المرحلة		٦٠٢ ٧١١ ٦٥٥	٦٠٢ ٧١١ ٦٥٥
إجمالى حقوق الملكية		**٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤**	**٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤**
الإلتزامات المتداولـــة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٣)	٢١١ ٢٩٧ ٥٣٤	٢٠٨ ٨٢٥ ٢٣٩
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**٢١١ ٢٩٧ ٥٣٤**	**٢٠٨ ٨٢٥ ٢٣٩**
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		**٣ ١٠٩ ٥٥٨ ٨٣٨**	**٣ ١٠٧ ٠٨٦ ٥٤٣**

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

رئيس القطاعات المالية للمجموعة

وعضو مجلس الإدارة التنفيذي

عباس السيد

العضو المنتدب

نادر غبور

** تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٢ جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ جنيه مصري
تحميل المصاريف على الشركات التابعة		٣٢ ٣٠٦ ٢٢٣	١٩ ٤٦١ ١٠٨
مصروفات إدارية		(٣٢ ٢٦٤ ٤٥٢)	(١٩ ٦٨٠ ٣٧٧)
أرباح / (خسائر) النشاط		٤١ ٧٧١	**(٢١٩ ٢٦٩)**
تكاليف تمويلية		(٤١ ٧٧١)	٢١٩ ٢٦٩
صافى نتائج أعمال الفترة قبل ضرائب الدخل		–	–
ضرائب الدخل – الجارية		–	–
صافى نتائج أعمال الفترة بعد ضرائب الدخل		–	–
نصيب السهم الأساسى في الخسائر	(١٤)	–	–

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

	٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢١
	جنيه مصري	جنيه مصري
بنود الدخل الشامل		
صافى نتائج أعمال الفترة بعد ضرائب الدخل	-	-
إجمالى بنود الدخل الشامل بعد الضرائب	-	-

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة حي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

بيـــان	رأس المال المصدر والمدفوع	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	الإجمالى
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٨ ٠٠٠ ٠٠٠)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥١ ٢٢٦ ٨٧٤	٩٣٣ ٣٢٨ ٥٥٨	٣ ٢٣٧ ٣٢٧ ٤١٤
بيع أسهم خزينة	–	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	–	٢٢ ٢٣٢ ٢٤٦	–	٣٠ ٢٣٢ ٢٤٦
توزيعات أرباح	–	–	–	–	(٣٢٨ ٢٠٢ ٩٢١)	(٣٢٨ ٢٠٢ ٩٢١)
صافى نتائج أعمال الفترة	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	–	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٧٣ ٤٥٩ ١٢٠	٦٠٥ ١٢٥ ٦٣٧	٢ ٩٣٩ ٣٥٦ ٧٣٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٨ ٥٠٩ ٧٣٣)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠	٦٠٢ ٧١١ ٦٥٥	٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤
صافى نتائج أعمال الفترة	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(٨ ٥٠٩ ٧٣٣)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠	٦٠٢ ٧١١ ٦٥٥	٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٢ جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢١ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى نتائج أعمال الفترة قبل ضرائب الدخل		-	-
تسويات			
فوائد مدينة		١٦ ١٢٩	٢١٧ ٠٨٨
		١٦ ١٢٩	٢١٧ ٠٨٨
التغير في:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		١ ٩٨٠ ١٥٠	١ ٧٢٥ ٦٠٨
المستحق من / الي أطراف ذوي علاقة		(٣ ٨٢٦ ٩٠٧)	٣ ٨٦٢ ٥٠٨
دائنون وأرصدة دائنة الأخرى		٢ ٤٧٢ ٢٩٥	(٦ ٤٩٤ ٠٦٨)
توزيعات أرباح - عاملين وأعضاء مجلس الإدارة		-	(٢٩ ٣٢٨ ٠٤٧)
التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		٦٤١ ٦٦٧	(٦٨٨ ٨٦٤)
ضرائب الدخل المدفوعة		-	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		٦٤١ ٦٦٧	(٦٨٨ ٨٦٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
بيع أسهم خزينة		-	٣٠ ٢٣٢ ٢٤٥
فوائد مدينة - مدفوعة		(١٦ ١٢٩)	(٢١٧ ٠٨٨)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل		(١٦ ١٢٩)	٣٠ ٠١٥ ١٥٧
صافى التغير في النقدية		٦٢٥ ٥٣٨	(١ ٧٥٤)
النقدية و ما في حكمها فى أول الفترة		٣٢٨ ٥٥٠	٣٣٢ ٧٧٨
النقدية و ما في حكمها فى نهاية الفترة	(٩)	٩٥٤ ٠٨٨	٣٣١ ٠٢٤

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة جى بى أوتـــو "شركة مساهمة مصرية" فى ١٥ يوليو ١٩٩٩ تحت اسم جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلى طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو، وقد تم التأشير فى السجل التجارى لتعديل أسم الشركة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧.

يقع مقر الشركة الرئيسى فى المنطقة الصناعية أبو رواش ك ٢٨ طريق مصر أسكندرية الصحراوى، جمهورية مصر العربية.

تقوم الشـركة وشـركاتها التابعة (يطلق عليهم مجتمعين فيما بعد "المجموعة") فى تجارة وتوزيع وتسـويق جميع وسـائل النقل بما فى ذلك النقل الثقيل والنصـف نقل وسـيارات الركوب والأتوبيسـات والمينى باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشـكالها وأنواعها المصـنعة محلياً والمسـتوردة الجديدة والمسـتعملة والاتجار فى قطع غيارها ولوازمها المصـنعة محلياً والمستوردة والاتجار فى إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصـنعة محليا والمسـتوردة والتصـدير وبيع المنتجات والبضـائع المسـتوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل والتأجير التمويلى و التمويل متناهي الصغر و الاتجار فى جميع البضائع بما فى ذلك وسائل النقل الخفيف وبيعها بالتقسيط و تقديم خدمات التخصيم والخدمات المالية الغير مصرفية ويقصد بخدمات التخصيم شراء الحقوق المالية الحالية والآجلة من بائعي السلع والخدمات وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك.

إن المســـاهمين الرئيســـيين فى الشـــركة هم د/ رؤوف غبور وعـائلتـه وقـد بلغـت مســـاهمتهم مجتمعين ٦٢,٨٩% في ٣١ مارس ٢٠٢٢.

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢.

٢- إعداد القوائم المالية المستقلة

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

٣- القوائم المالية المجمعة

- يوجد لدى الشركة شركات تابعة وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعد الشركة قوائم مالية مجمعة للمجموعة حيث يستوجب الأمر الرجوع إليها للحصول على تفهم للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٤- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

٥- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه. يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو الاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦- استثمارات في شركات تابعة

البيان	نسبة المساهمة		٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	مباشرة	غير مباشرة		
شركة أر جي إنفستمينت	٩٩,٩٩٪	–	١ ٠٠٣ ٣٠٦ ٩٧٠	١ ٠٠٣ ٣٠٦ ٩٧٠
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو"	٩,٢١٪	٩٠,٧٩٪	٣١٨ ١٤١ ١٢٠	٣١٨ ١٤١ ١٢٠
شركة جي بي جلوبال	١٠٠٪	–	٧٧٣ ٩٧٣ ٥١٥	٧٧٣ ٩٧٣ ٥١٥
			٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥

- تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "ايتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها حيث أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٩% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٠% بطريقة غير مباشرة عن طريق الشركات التابعة.

٧- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
دفعات مقدمة	١٥٢ ٢٢١	١ ٣٥٢ ٢٢١
الخصم تحت حساب الضريبة	٣٢ ٤٧٠	٣٢ ٤٧٠
مصروفات مدفوعة مقدما	٩٣٦ ٨٣٢	٤٨٩ ١٤٠
أرصدة مدينة أخرى	٧٦٣ ٣٤٦	١ ٩٩١ ١٨٨
	١ ٨٨٤ ٨٦٩	٣ ٨٦٥ ٠١٩

٨- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في مساهمي الشركة والشركات التي تمتلك فيها الشركة و/أو المساهمين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أسهم تخول لهم حق السيطرة أو ممارسة تأثير قوي علي هذه الشركات. وفيما يلي أرصدة الأطراف ذوي العلاقة موضحة بالبيان التالي:

مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
شركة أر جي إنفستمينت	١ ٧٣٩ ٩٣٤ ٩٩٣	١ ٧٣٩ ٩٣٤ ٩٩٣
آخري	٥٠	٥٠
جي بي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ش.م.م	١٤٧ ١٠٥ ٤٥٧	١٤٧ ١٠٥ ٤٥٧
	١ ٨٨٧ ٠٤٠ ٥٠٠	١ ٨٨٧ ٠٤٠ ٥٠٠
مستحق إلى أطراف ذات علاقة		
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	٨١٠ ٥١٩ ٥٨٤	٨٠٩ ١٢١ ٣٠٢
شركة هرم للنقل و التجارة	٩٥٢ ٦٣٦	٩٥٢ ٦٣٦
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	٦٢ ٧٣١ ٢٧٣	٦٨ ٣٠٧ ١٨٨
شركة غبور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية	٣٦٨ ٥٦٦	٣٥٦ ٦٨٠
شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت	–	٣٨٩ ٩١٧
شركه جي بي للاستيراد والتصدير	٣٨٩ ٩١٧	–
شركة سوق مصر للسيارات المستعملة "ش.م.م"	٣٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
شركة ريدي بارتس لقطع غيار السيارات "ش.م.م"	٥٩ ٨٨٨	٥٩ ٨٨٨
شركة جى بى لوجيستكس "ش.م.م"	٣٧٠ ٣٦٠	٣١ ٥٢٠
	٨٧٥ ٧٤٢ ٢٢٤	٨٧٩ ٥٦٩ ١٣١
الصافي	١ ٠١١ ٢٩٨ ٢٧٦	١ ٠٠٧ ٤٧١ ٣٦٩

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ كما قامت الشركة بتجديد العقد بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أتفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناتجة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.
- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في ٣١ مارس ٢٠٢٢ والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ ١ ٠١١ ٢٩٨ ٢٧٦ جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.
- قامت الشركة خلال الفترة بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال الفترة بسداد مبلغ ١١ ٤١٣ ٩٠٧ جنيه مصري مرتبات لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.

- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال الفترة:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	طبيعة المعاملة					
	رصيد اول مدة	سداد مصروفات بنيابة	توزيع مصروفات مشتركة	تحويلات	أعادة تقييم رصيد	رصيد اخر المدة
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	(٨٠٩ ١٢١ ٣٠٢)	(١٣ ٣٨٩ ٦٦٨)	١٦ ٢٩٠ ٥٩٠	(٤ ٢٩٩ ٢٠٤)	-	(٨١٠ ٥١٩ ٥٨٤)
شركة أر جي إنفستمينت	١ ٧٣٩ ٩٣٤ ٩٩٣	-	-	-	-	١ ٧٣٩ ٩٣٤ ٩٩٣
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	(٦٨ ٣٠٧ ١٨٨)	(١٠ ٢٠٠ ١٦٦)	١٦ ٠١٥ ٦٣٣	(٢٣٩ ٥٥٢)	-	(٦٢ ٧٣١ ٢٧٣)
شركة غبور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية	(٣٥٦ ٦٨٠)	٣٩ ٧٤٤	-	-	(٥١ ٦٣٠)	(٣٦٨ ٥٦٦)
جي بي كابيتال للاستشارات المالية	١٤٧ ١٠٥ ٤٥٧	-	-	-	-	١٤٧ ١٠٥ ٤٥٧
شركة جى بى لوجيستكس "ش.م.م"	(٣١ ٥٢٠)	-	-	(٣٣٨ ٨٤٠)	-	(٣٧٠ ٣٦٠)
شركة سوق مصر للسيارات المستعملة	(٣٥٠ ٠٠٠)	-	-	-	-	(٣٥٠ ٠٠٠)
شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت	(٣٨٩ ٩١٧)	-	-	٣٨٩ ٩١٧	-	-
شركة ريدي بارتس لقطع غيار السيارات "ش.م.م"	(٥٩ ٨٨٨)	-	-	-	-	(٥٩ ٨٨٨)
شركة هرم للنقل و التجارة	(٩٥٢ ٦٣٦)	-	-	-	-	(٩٥٢ ٦٣٦)
شركة وطنية	٥٠	-	-	-	-	٥٠
شركه جي بي للاستيراد والتصدير	-	-	-	(٣٨٩ ٩١٧)	-	(٣٨٩ ٩١٧)

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة آر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بجزء من مصروفاتها الإدارية و البيعية والتسويقية والتمويلية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحميله خلال الفترة مبلغ ٣٢ ٣٠٦ ٢٢٣ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢ (مقابل مبلغ ١٩ ٤٦١ ١٠٨ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠٢١).

٩- نقدية بالبنوك والصندوق

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
نقدية بالصندوق	٥ ١٢٠	٥ ٦٩٩
حسابات جارية لدى البنوك	٩٤٨ ٩٦٨	٣٢٢ ٨٥١
	٩٥٤ ٠٨٨	٣٢٨ ٥٥٠

١٠- رأس المال

أ – رأس المال المصدر والمدفوع

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٥ مليار جنيه مصري (خمسة مليار جنيه مصري).
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ جنيه مصري موزعاً على عدد ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ سهم قيمته الأسمية واحد جنيه للسهم (جنيه واحد لكل سهم).
- بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الأسمية في حدود رأس المال المرخص به وذلك بمبلغ ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ جنيه مصري مقسمة إلي ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة والتحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنية مصري مقسمة علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري، وقد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلا من رصيد الاحتياطي الخاص وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة راس مال الشركة المرخص به من ٤٠٠ مليون جنيه مصري إلي ٥ مليار جنيه مصري وكذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنيه مصري إلي ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ جنيه مصري بزيادة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٩٦٠ جنيه مصري مقسم علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري (بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها ١ قرش كل سهم) وذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و/ أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته.

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ جنية مصري (مبلغ ٥٠٢ ٢٢٥ ٤٧٣ جنيه مصري نقداً ومبلغ ٦٨٦ ٤٤٦ ٤٨٥ جنية مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة على عدد ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ سهم بواقع ١ جنيه مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥.

ب- أسهم الخزينة

- بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ قرر مجلس إدارة الشركة شراء أسهم خزينة بحد أقصي ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ سهم من أسهم الشركة و التي تمثل نسبة قدرها ٠,٩١٤% من إجمالي اسهم الشركة ، وذلك من خلال السوق المفتوح و علي أن يتم التنفيذ اعتبارا من جلسة يوم ٢ مارس ٢٠٢٠ و حتي ٢ أبريل ٢٠٢٠ أو لحين تنفيذ كامل الكمية و ذلك بذات سعر الورقة المالية خلال جلسات التداول في مدة التنفيذ في ضوء التعديل الصادر بالمادة (٥١) مكرر من قواعد القيد و الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ و الذي يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره ، و كذلك البيان المنشور علي شاشات الإعلانات بالبورصة المصرية بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الاستثنائية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة الراغبة في شراء أسهم خزينة.
- هذا وقد قامت الشركة بشراء عدد ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ سهم بأجمالي قيمة قدرها ٧٦٥ ٥٧٠ ١٩ جنية مصري تم تبويب ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ جنية مصري كاسهم خزينة تمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين تكلفة الشراء و القيمة الاسمية و البالغ ٧٦٥ ٥٧٠ ٩ جنية مصري ضمن احتياطيات اخري إيضاح رقم (١٢).
- وخلال العام قامت الشركة ببيع عدد ٢ مليون سهم باجمالي قيمه قدرها ٧٥٠ ٦ مليون جنية مصري تم تبويب مبلغ ٢ مليون جنية مصري تخفيض للاسهم الخزينة يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٧٥٠ ٤ مليون جنية ضمن الاحتياطات اخري (إيضاح رقم ١٢).

- وخلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ الي ٣١ مارس ٢٠٢١ قامت الشركة ببيع ٨ مليون سهم باجمالي قيمه قدرها ٢٣٢ ٣٠ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٨ مليون جنيه مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٢٣٢ ٢٢ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الاخري (ايضاح ١٢).
- هذا وقد قامت الشركة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ بشراء عدد ٧٣٣ ٥٠٩ ٨ سهم بأجمالي قيمة قدرها ٦٨١ ٣٨ مليون جنية مصري تم تبويب ٥١٠ ٨ مليون جنية مصري كاسهم خزينة تمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين تكلفة الشراء و القيمة الاسمية و البالغ ١٧٢ ٣٠ مليون جنية مصري ضمن احتياطيات اخري إيضاح رقم (١٢).

١١- احتياطي قانوني

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
احتياطي قانوني	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩

- طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة ٥% من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازى ٥٠% من رأس المال المصدر. ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع.
- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

١٢- احتياطيات أخرى

- تتمثل الاحتياطيات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

	احتياطي القيمة العادلة لأسهم حوافز نظامي الإثابة والتحفيز	علاوة إصدار (احتياطي خاص)	الإجمالي
	٨٨ ٨٨٢ ٣٠٠	١ ٠٥٤ ٤٠٥ ١٠٠	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢	٨٨ ٨٨٢ ٣٠٠	١ ٠٥٤ ٤٠٥ ١٠٠	١ ١٤٣ ٢٨٧ ٤٠٠

علاوة إصدار الأسهم

تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

وخلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة ببيع ٢ مليون سهم باجمالي قيمه قدرها ٧٥٠ ٦ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٢ مليون جنيه مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٧٥٠ ٤ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الاخري .

وخلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ الي ٣١ مارس ٢٠٢١ قامت الشركة ببيع ٨ مليون سهم باجمالي قيمه قدرها ٢٣٢ ٣٠ مليون جنية مصري نتج عنه تخفيض بمبلغ ٨ مليون جنيه مصري هذا يمثل القيمة الاسمية للسهم وتم اثبات الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية البالغ قدرها ٢٣٢ ٢٢ مليون جنية مصري ضمن الاحتياطات الأخرى.

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
الرصيد في ١يناير	١ ٠٥٤ ٤٠٥ ١٠٠	١ ٠٦٢ ٣٤٤ ٥٧٤
شراء اسهم خزينة	-	(٣٠ ١٧١ ٧٢٠)
بيع اسهم خزينة	-	٢٢ ٢٣٢ ٢٤٦
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢	**١ ٠٥٤ ٤٠٥ ١٠٠**	**١ ٠٥٤ ٤٠٥ ١٠٠**

١٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
مصلحة الضرائب	٤ ٥٢٨ ٤٣٧	٥٤٠ ٢٥٩
موردين	٢ ٩٢٠ ٠٧٦	١ ٧١١ ٧٢٢
مصروفات مستحقة	٢٠٣ ٦٢١ ٢٠٥	٢٠٥ ٠٤٥ ١٩٨
أرصدة دائنة أخرى	٢٢٧ ٨١٦	١ ٥٢٨ ٠٦٠
	٢١١ ٢٩٧ ٥٣٤	٢٠٨ ٨٢٥ ٢٣٩

١٤- نصيب السهم الأساسي من الربح / (الخسائر)

- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة) بقسمة صافي خسارة الفترة (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية خلال الفترة.
- وافقت الجمعية العامة بالأجماع بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٤ علي توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بمبلغ وقدرة ٣٧٩ ٩٢٥ ٠٠٠ جنيه مصري(بواقع ٠,٣٥ قرشا للسهم الواحد في اجمالي راس المال ١ ٠٨٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جم بعد استبعاد اسهم الخزينة البالغ عددها ٨ ٥٠٩ ٧٣٣ سهم)، كما تمت الموافقة أيضا علي ان يكون السداد علي قسطين : الأول بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢١ بواقع ١٠ قروش للسهم الواحد والثاني بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بواقع ٢٥ قرش للسهم الواحد. وقد وافقت الهيئة العامة للاستثمار علي القرار بتاريخ٢٠٢٢/٤/٣ .

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١
صافي نتائج أعمال الفترة	-	-
متوسط عدد الأسهم	١ ٠٩١ ٤٢٥ ٥٩٢	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٨٣٣
نصيب السهم الأساسي في (الخسائر)	**-**	**-**

١٥- **الموقف الضريبي**

أولا : الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية :

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية .
- تم فحص الشركة والسداد حتى عام ٢٠١٩ .

ثانيا : القيمة المضافة :

- تم الانتهاء والتسوية والسداد حتى عام ٢٠١٨ .

ثالثاً : ضريبة كسب العمل :

- يتم خصم الضريبة شهريا ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام .
- تم فحص سنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٨.
- جارى فحص عام ٢٠١٩ .

رابعاً :- ضريبة الخصم :

- تم سداد المدة الرابعة عن عام ٢٠٢١ ولا توجد أي خلافات ضريبية .

خامسا :- ضريبة الدمغة :

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية .
- تم الإنتهاء من الفحص والسداد حتى عام ٢٠١٧ .
- جارى الفحص لسنوات ٢٠١٨/٢٠١٩ .

١٦- **إدارة المخاطر المالية**

١٦-١عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

١- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.

٢- مخاطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٣- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالموزعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

١٦-٢ إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.
- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.
- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصوماً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة بالإضافة إلى صافي القروض.
- وفيما يلي صافي القروض إلى حقوق الملكية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ و٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	٢٠٢٢/٠٣/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٢١١ ٢٩٧ ٥٣٤	٢٠٨ ٨٢٥ ٢٣٩
(يخصم): النقدية	(٩٥٤ ٠٨٨)	(٣٢٨ ٥٥٠)
صافي القروض	٢١٠ ٣٤٣ ٤٤٦	٢٠٨ ٤٩٦ ٦٨٩
حقوق الملكية	٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤	٢ ٨٩٨ ٢٦١ ٣٠٤
صافي القروض إلى حقوق الملكية	٠,٠٧٣	٠,٠٧٢

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.

- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهه وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلا لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية العام كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

١٧- الإلتزامات المحتملة

لايوجد إلتزامات محتملة خلال الفترة.

١٨- الإرتباطات الرأسمالية

لايوجد إرتباطات رأسمالية خلال الفترة.

١٩- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

١٩-١ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

١٩-٢ الاستثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء مخصوماً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة الدخل. والشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

١٩-٣ الادوات المالية:

١) **الأعتراف والقياس الأولي**

يتم الأعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئياً عند نشأتها. يتم الأعتراف بجميع الأصول والألتزامات المالية الأخرى مبدئيًا عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلي، بالنسبة للبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى اقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر تمويل هام مبدئيًا بسعر المعاملة.

٢) **التصنيفات والقياس اللاحقه**

الأصول الماليه – السياسه المطبقه من ١ يناير ٢٠٢١

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكه، او بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخر – سندات الدين، أو بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات حقوق الملكية، أو القيمه العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الاولي التاليه للتغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكه إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:-

- اذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- اذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الاصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر اذا استوفت الشروط التالية واذا لم يتم تصنيفها مسبقا لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:-

- اذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج اعمال الادارة يشمل كل من تحصيل تدفعات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.
- اذا كانت الشروط التعاقديه لهذه الأصول الماليه تحدد تاريخ معين للتدفقات النقديه (أصل المبلغ والفائده علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

عند الاعتراف الاولي لادوات الملكيه وغير المحتفظ بها بغرض التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقه في القيمه العادله لهذه الاستثمارات في قائمه الدخل الشامل الاخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار علي حده.

إن جميع الأصول الماليه التي لا تقاس بالتكلفه المستهلكه أو بالقيمه العادله من خلال قائمه الدخل الشامل الاخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمه العادله من خلال بيان الربح او الخساره المجمع وهذا يشمل كافه مشتقات الأصول الماليه.عند الاعتراف الاولي، للشركه امكانيه الاختيار بشكل لا رجعه فيه تصنيف وقياس الأصول الماليه بالقيمه العادله من خلال قائمه الربح أو الخساره والدخل الشامل الاخر المجمعه اذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

ان السياسات المحاسبيه المتعلقه بالتطبيق متشابهه مع السياسات المحاسبيه المتبعه من قبل الشركة، باستثناء السياسه المحاسبيه التاليه والتي أصبحت ساريه المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١.

الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحدده للمحفظه وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و
- كيفية تقييم أداء المحفظه والتقرير لإدارة الشركة عنها و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري النشاط – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لاصل المبلغ والفائدة فقط فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛
- الدفع مقدما وميزات التمديد؛ و
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من اصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصه بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفه الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضًا إضافيًا معقولًا للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدي، وهي صفه تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفه الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية – القياس اللاحق والارباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول الماليه المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الارباح او الخسائر.
الأصول المالية المثبته بالتكلفة المستهلكة	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكه بخسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – القياس اللاحق والارباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح او الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقًا إلى الأرباح او الخسائر.
أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الاخر .عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح او الخسائر.

الأصول المالية – السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في واحدة من التصنيفات التالية:

- قروض ومديونيات.
- استثمارات محتفظ به حتي تاريخ الاستحقاق.
- استثمارت متاحه للبيع و
- بالقيمه العادله من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية – القياس اللاحق والارباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول الماليه بالقيمه العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح في الارباح او الخسائر.
أصول ماليه – محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	يتم قياس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
الأصول الماليه المتاحه للبيع	يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وفروق اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الارباح او الخسائر.

الألتزامات المالية – التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهكله أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو اذا كانت مشتقه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الالتزامات المالية في القيمه العادله من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقًا بالتكلفة المستهكله باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح او الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الارباح أو الخسائر.

٣) **الاستبعاد من الدفاتر**

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحوله.

الألتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضًا باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافًا جوهريًا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر.

٤) **المقاصة**

يتم اجراء مقاصة بين الاصل المالي والالتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، وفقط عندما تتوافر الحقوق القانونيه الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسويه الالتزامات في نفس الوقت.

٤-١٩ **الاضمحلال:**

١) **الأصول الماليه غير المشتقه**

السياسه المطبقه من ١ يناير ٢٠٢١

الأدوات الماليه والأصول الناشئه عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعه ل :

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه؛
- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخ ؛ و
- الأصول الناشئه عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي عمر الأصل المالي، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانيه المتوقعه لمده ١٢ شهر:

- ادوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها لمخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- ادوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي.
- دائما ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون والأصول الناشئه عن العقود بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعه علي مدي عمرها.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبليه.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق علي تحصيله لفتره أكثر من ٣٠ يومًا.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي اخفق عن السداد عندما:

- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسييل الضمان (إن وجد)؛ أو
- الأصل المالي قد مضى عليه فتره أكثر من ٩٠ يومًا.

تعتبر الشركة أن أدوات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار."

الخسائر الائتمانيه المتوقعه علي مدي عمر الأصل هي الخسائر الائتمانيه المتوقعه التي تنتج من جميع احداث الإخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الائتمانيه المتوقعه علي مدي ١٢ شهرًا هي جزء من الخسائر الائتمانيه المتوقعه التي تنتج عن أحداث اخفاق التي تكون ممكنة خلال فتره ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرًا).

الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعه هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانيه المتوقعه

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعه بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول الماليه المضمحله ائتمانيا

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكه وادوات الدين المقاسه بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الأصل المالي "اضمحلال ائتمانيا"، عندما يحدث واحد أو أكثر من الاحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى اضمحلال الأصول المالية ائتمانيا البيانات القابلة للرصد:

- صعوبه ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و
- انتهاك العقد مثل الاخفاق أو يكون متأخر السداد لفتره أكبر من ٩٠ يوم و
- إعادة الهيكلة الخاصه بقرض او سلفه بواسطه الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقه او بأخري؛ و
- من المحتمل أن يدخل المقترض في إفلاس أو عمليه إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانيه المتوقعه في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول الماليه التي يتم قياسها بالتكلفه المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمه الدفتريه للأصول. بالنسبه للأوراق الماليه في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر يتم تحميل مخصص الخساره علي الأرباح او الخسائر ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الاخر.

اعدام الدين

يتم شطب اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام اجمالي القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصوره منفرده فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الالتزام من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول الماليه الغير مشتقه

الاصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الاصل.

تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الاصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين او المُصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقُترضين او المُصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الاصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

قامت الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول منفردة او على المستوى المجمع. كل الاصول التي تمثل اهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الاصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول استخدمت الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وقامت بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

تم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول الماليه المتاحه للبيع

تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمستقلة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح او الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المستقلة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح او الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح او الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح او الخسائر.

٢) <u>الأصول غير المالية</u>

في تاريخ نهاية كل سنة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأعمال تحت التنفيذ، والاصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الاصول – وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل او وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية، يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) – الأدوات المالية

-يحدد معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والألتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المصرى ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصرى ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

التصنيف والقياس للأصول المالية والألتزمات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقا لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية .

يجب تصنيف أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:

- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
  - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
  - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتوافق مع الممارسات الحالية. لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.

يحتفظ معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الألتزامات المالية.

- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلا. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.

- فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للمجموعة اضمحلال الاصول المالية

عند تحديد التخلف عن السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الاخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية عند الاقتضاء. ومع ذلك هناك افتراض قابل الدحض بان التخلف عن السداد لا يحدث لاحقا عندما يكون الأصل المالى مستحقا لمدة ٩٠ يوما ما لم يكن لدي اى كيان معلومات معقولة وداعمة لاثبات ان المعيار التخلف الافتراضى الأكثر ملائمة هو الأنسب .

يتم تطبيق تعريف التخلف عن السداد المستخدم لهذة الأغراض بشكل متسق علي جميع الأدوات المالية ما لم تتوفر المعلومات التي تثبت ان التعريف الافتراضى الاخر هو الأنسب لاداة مالية معينة.

يتم تطبيق منهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للاصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم تحويل الاصول من خلال المراحل الثلاثة التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف

- المبدئي لهذه الأصول:
  - المرحلة الاولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم إثبات جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمرالمرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

  - المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

  - المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تكون الاصول المالية مضمحلة ائتمانياً عندما يتم وقوع حدث أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الاصول المالية.

- **محاسبة التغطية**

يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التغطية. بالإضافة إلى ذلك، تمت موائمة متطلبات المعيار بشكل أوثق مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، هذا وسيتم قياس فعالية التغطية في المستقبل.

- **الفترة الانتقالية**

قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمى المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة إعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

١٩-٥ عقود التأجير

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار .والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات .تعطي هذه المعلومات أساسا لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن: مقابل عوض.

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها العام غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

(أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها مؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

(أ) يحوّل عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلا للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستتم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولى

يتم الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

(ا) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب٤٢") ناقصا أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً بإستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار العوامل المبينة في الفقرة "ب٣٧" (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار) .

(هـ) انهاء عقد التأجير.

عقود التأجير التشغيلية

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبير عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر (وأعادت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلى:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " الإيرادات من العقود مع العملاء "لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبةالمصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل" حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر .وبناءً عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقا لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار

ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يجب على المنشأة قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل .ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية".

لا يجوز للمشتري المؤجر الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بأصل مالي يساوي متحصلات التحويل .

ويجب عليه المحاسبة عن الأصل المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)" الأدوات المالية".

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواءً لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر .ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل" حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل" حق الانتفاع "من:

(أ) مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل" حق الانتفاع "بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع " بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ . ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة . وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولا ينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار

حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) – عقود التأجير

- يحل معيار المحاسبة المصرى (٤٩) محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) – القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى.
- يقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.
- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.
- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.
- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

- **الإعتراف و القياس**

- عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما اذا كان العقد يحتوي علي ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعترف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الاجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة علي النحو التالي:

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي لالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية لفك وإزالة الأصل. وفى القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوما منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار أيهما أقل.

التزام عقد التأجير يتم قياسة في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنتفاع والتزام عقود التأجير لاحقًا في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:

• التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
• تعديلات على عقد الإيجار.
• إعادة تقييم مدة الإيجار.

إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهرًا بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تكبدها.

- **الفترة الانتقالية**

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) إعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصرى ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذى بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصرى ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصرى ٢٠. وبالتالي تم تطبيق تعريف عقد التأجير بموجب معيار المحاسبة

المصرى ٤٩ فقط على العقود المبرمة أو التي تم تغييرها في ١ يناير ٢٠٢١ أو بعد ذلك التاريخ ، كما اعتمدت الشركة الحوافز العملية التالية عند تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) على.

عقود التأجير المصنفة سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠):

تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول – بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٩,١٢٪.

تطبيق الإعفاء بعدم الإعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنتفاع والتي تنتهى صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١.

استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الإنتفاع في تاريخ التطبيق الأولى.

اختارت الشركة أيضا استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولى ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة " الأصول منخفضة القيمة".

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشتمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعنى، أنه يؤخذ بعين الإعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً إقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغيير في استيراتيجية العمل.

٦-١٩ النقدية وما في حكمها

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزانة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

٧-١٩ رأس المال

أ- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

ب – إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فانه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

١٩-٨ مزايا العاملين

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدي الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذ المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- المدفوعات المبنية على أسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائما علي أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحققة.

ج- مزايا الاشتراك المحدد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما كأصل إلى الحد الذي تؤدى به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- مزايا إنهاء الخدمة

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فانه يجب خصمها بمعدل خصم – قبل الضرائب – لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

١٩-٩ المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.
- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.
- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخري فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

١٩-١٠ تحقق الإيراد

أ- إيراد الخدمات

يتم إثبات إيراد الخدمات عند تقديمها للعملاء ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به.

ب- ايراد التأجير

تسجل إيرادات التأجير على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

ج- ايراد الفوائد

يتم إثبات الفوائد على أساس الاستحقاق أخذاً في الاعتبار المدة الزمنية ومعدل الفائدة الفعال.

د- إيراد العمولات

يتم الاعتراف بايراد العمولات بقائمة الأرباح او الخسائر المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق.

هـ- التوزيعات

يتم الاعتراف بايراد التوزيعات بقائمة الأرباح او الخسائر المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل تلك التوزيعات.

و- إيرادات بيع السلع

يتم الإعتراف بالإيرادات عند إنتقال السيطرة المتعلقة بملكية البضاعة المباعة إلى المشترى وذلك عند التأكد من إسترداد قيمة هذه البضاعة وتقدير التكاليف المرتبطة بها وكذلك المرتد منها بشكل يمكن الوثوق به، مع عدم قدرة الإدارة على إحداث أي تأثير لاحق على البضاعة المباعة، ومع إمكانية قياس الإيراد بشكل يمكن الوثوق به، وفي حالة مبيعات التصدير يتم تحديد إنتقال السيطرة للبضائع المباعة وفقاً لشروط الشحن.

ز- أرباح بيع الاستثمارات

يتم الاعتراف بأرباح بيع الاستثمارات المالية فور ورود ما يفيد نقل ملكيتها إلى المشترى وذلك على أساس الفرق بين سعر البيع وقيمتها الدفترية في تاريخ البيع.

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الأعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الايراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الانشاء)، يتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة – على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن – يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

الاعتراف بالإيراد

نظرًا لطبيعة أنشطة الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل المجموعة سيكون غير جوهريا.

تكاليف الحصول على عقد مع العميل

بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، فإن بعض التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد مع عميل ("تكاليف العقد")، والتي لم تكن مؤهلة في السابق للاعتراف بها كأصل بموجب أي من معايير المحاسبية الأخرى، حيث تم تأجيلها في قائمة المركز المالي المجمعة.

يظهر تأثير رسملة تكاليف العقد الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ .

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمى المعدل، ، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة إعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

يظهر أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الأرصدة الإفتتاحية للمركز المالى للمجموعة، اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١.

١٩-١١ **ضرائب الدخل**

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولى بالشهرة،
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

١٩-١٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

١٩-١٣ الأرقام المقارنة

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٢٠- أحداث هامة

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ بهبوط سعر الصرف للعملات الأجنبية لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء و بيع النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية، وقد بلغت أسعار الصرف الاسترشادية المعلنة من البنك المركزي لأهم العملات الأجنبية التي تتعامل بها الشركة في بداية ذلك اليوم كما يلي:

أهم العملات	بيـــع	شـــراء
دولار	١٨,٢٦٨٣	١٨,١٧٠٨
يورو	٢٠,١٦٨	٢٠,٠٥٧٠

وعليه فقد تم تقيم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وأيضا قد تتأثر نتائج أعمال الشركة جوهرياً في الفترات اللاحقة نتيجة لذلك.

وتزامناً مع تحرير سعر الصرف قام أيضا البنك المركزي المصري برفع سعري عائد الإيداع و الإقراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالي. مما قد يؤثر على الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة.

٢١- أحداث لاحقة

بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمتمثلة في إصدار الملحق (ب) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، والذي يتناول المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية (إيضاح ٢٠)، هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق ، تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية حاليًا ، فيما بعد المدى الزمنى لسريان هذا الملحق ، وهذه المعالجات كما يلي:

- يمكن للمنشأة التي قامت خلال الفترة من بداية يناير ٢٠٢٠ وحتى تاريخ تحريك سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) ممولة بالتزامات بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة رصيد الالتزام القائم المتعلق بها في تاريخ تحريك سعر الصرف باستخدام سعر الصرف في تاريخ تحريك سعر الصرف. ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة .
- استثناءً من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالاعتراف بفروق العملة ، يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحريك سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢ باستخدام سعر الإقفال في ذات التاريخ مخصومًا منها أي فروق ترجمة عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول وفقًا للفقرة السابقة . وذلك باعتبار هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحريك سعر الصرف.
- هذا وقد قررت إدارة الشركة عدم تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الاختيارية علي القوائم المالية خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢.